



بيان صادر من جمعية الشفافية الكويتية

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد - 9 ديسمبر 2017

لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 2003، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما اختارت يوم 9 ديسمبر سنوياً كيوم عالمي لمكافحة الفساد، من أجل إذكاء الوعي عن مشكلة الفساد وعن دور الاتفاقية في مكافحته ومنعه.

وقد اختلفت جمعية الشفافية الكويتية بهذه المناسبة بشكل سنوي، حيث تؤكد في كل مرة على ذكر خريطة طريق لإنفاذ الاتفاقية، بما يُسهم في الحد من الفساد ويزيد من الشفافية ويعزز النزاهة في القطاع العام ويؤصل مبدأ الكفاءة والجدارة في أجهزة الدولة، ويحفظ المال العام.

ان الكويت متراجعة في العديد من المؤشرات الدولية، ليس فقط مؤشر مدركات الفساد (CPI) بل أيضاً: مؤشر التنافسية (GCI)، ومؤشر الخدمات اللوجستية (LPI)، ومؤشر التنمية البشرية (HDI)، ومؤشر الحكومة الالكترونية (EGOV)، ومؤشر بيئة الأعمال (EODB).

والخروج من هذا الوضع غير المقبول والانطلاق نحو مراكز أفضل، فنود أن نضع خريطة مختصرة لتحسين الشفافية والتزاهة ومكافحة الفساد في الكويت، تتمحور حول ما يلي:

- (1) نجاح الهيئة العامة لمكافحة الفساد في أداء رسالتها، وضمان استقلالها.
- (2) وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، تقودها الهيئة وتتبناها الجهات العامة.
- (3) إصدار قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام.
- (4) إصدار قانون الشفافية وتنظيم حق الاطلاع على المعلومات.
- (5) إصدار قانون قواعد التعيين في الوظائف القيادية.
- (6) إصدار قانون الهيئة العامة للديمقراطية.
- (7) إصدار قانون شفافية مجلس الأمة ونزاهته.
- (8) عدم التضييق على المجتمع المدني المعنى بالشفافية ومكافحة الفساد.

وبهذه المناسبة، لابد من التذكير بأن مجلس الأمة الموقر قد أقر في جلساته الخاصة بالإيداعات المليونية المنعقدة في 15/2/2017 عدد من التوصيات في هذا الاتجاه، وكان يجب إنجازها خلال شهر وشهرين، وقد مضى عشرة شهور ولم تُنجَز، لذا نطالب بعد جلسة خاصة بإقرار تلك القوانين.

وفي الختام نؤكد على أن التشريعات وحدتها لا تكفي، فما لم تكن هناك إرادة سياسية لدى كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء الموقرین في إنجاز تلك التشريعات وإنجاحها من خلال التطبيق الصحيح، فإننا لن نتحقق ما تطمح له الكويت من تبوء مكانة مرموقة بين الأمم المتقدمة. سائلين المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لتكون الكويت خالية من الفساد.

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد - 9 ديسمبر 2017
خريطة مختصرة لتحسين الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد في الكويت

- 1) نجاح الهيئة العامة لمكافحة الفساد في أداء رسالتها، وضمان استقلالها.
- 2) وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، تقودها الهيئة وتتبناها الجهات العامة.
- 3) إصدار قانون تعارض المصالح وقواعد السلوك العام.
- 4) إصدار قانون الشفافية وتنظيم حق الاطلاع على المعلومات.
- 5) إصدار قانون قواعد التعيين في الوظائف القيادية.
- 6) إصدار قانون الهيئة العامة للديمقراطية.
- 7) إصدار قانون شفافية مجلس الأمة ونراحته.
- 8) عدم التطبيق على المجتمع المدني المعنى بالشفافية ومكافحة الفساد.